اقتصاد

«غاز العدو احتلال» تقاضي الحكومة

عمّان ـ **أنور الزيادات**

أقامت الحملة الوطنية الأردنية لإسقاط اتفاقية الغاز مع الاحتلال الإسرائيلي «غاز العدو احتلال» دعوى قضائية ضد الحكومة الأردنية، بسبب تمسكها بصفقة استيراد الغاز الإسرائيلي، وسلّمت الحملة، الأحد، إخباراً للمدعي العام ضد رئيس الوزراء بشر الخصاونة وحكومته، وشركتي الكهرباء الوطنية والبوتاس العربية، لـ«الإبلاغ عما سمتها بجرائم ارتكبت بحق الأردن وشعبه، ودعم الإرهاب الإسرائيلي كنتاج لاتفاقية الغاز الموقعة مع دولة الاحتلال منذ عام 2014». وقال منسق حملة «غاز العدو احتلال» هشام البستاني، في مؤتمر صحافي شارك فيه نواب وناشطون الأحد: «قدمنا بلاغاً للمدعي العام ضد رئيس الوزراء باعتباره وحكومته المسؤولين دستورياً عن إدارة البلاد، وهذا الإبلاغ يتضمن عدة مواد قانونية، منها ارتكاب جريمة الخيانة العظمى، خلافاً لأحكام قانون محاكمة الوزراء والجرائم الاقتصادية، وإساءة استخدام السلطة، خلافاً لأحكام قانون محاكمة الوزراء، وجريمة الاتصال بالعدو لمقاصد غير مشروعة». وأضاف البستاني: «نحن نعتقد أننا استطعنا أن نثبت خلال السنوات الماضية أن رهن أمن الطاقة الاستراتيجي، الذي يؤثر على كل المصالح والبيوت والاقتصاد في الأردن، بيد الكيان الصهيوني جريمة تهدّد أمن الأردن ومستقبله». وتابع: «منذ أن كلف رئيس الوزراء الحالي بشر الخصاونة أرسلنا له رسالة لمقابلته ووضع هذه التفاصيل بين يديه، ونطلب منه العمل بشكل حثيث ومباشر من أجل إلغاء الاتفاقية، وبكل أسف لم يرد على المطالب». وعبّر البستاني عن أسفه كون أصحاب القرار ما زالوا «يصرّون على الاستمرار في إهدار 10 مليارات دولار من أموال دافعي الضرائب الأردنيين، دعماً للاحتلال ومشاريعه التوسعية». وقال عضو مجلس النواب الأردني موسى أبو هنطش: «الأردن ليس طرفاً سيادياً في قضية اتفاقية الغاز، والدولة مجبرة على التوقيع والموافقة عليها، ولا يوجد أي نائب في مجلس النواب مع هذه الاتفاقية»، مضيفاً: «سوف ندفع 700 مليون دولار في العام الواحد من أجل الاتفاقية، وعلى مدار 15 عاماً، سواءً حصلنا على غاز أو لم نحصل». وأشار هنطش إلى أن «الأردن ليست له حاجة بالاتفاقية، خصوصاً أن وزيرة الطاقة هالة زواتي تحدثت عن بيع الكهرباء الزائدة في أكثر من مناسبة». أما النائب صالح العرموطي فوصف اتفاقية استيراد الغاز بأنها «مجزرة ترتكب بحق الوطن، لا سيما أن الحكومة لم تقم بإطلاع الشعب والنواب على أي شيء بشأن هذه الاتفاقية، وعلى الرغم من إثباتنا بالأدلة والبراهين والقانون، من خلال 15 بنداً في الاتفاقية، أنها توجب إنهاءها دون أن تكلف الحكومة أي قرش». وشدّد على أن «القوة القاهرة وأزمة كورونا توجبان إلغاء الاتفاقية، لا سيما أن شركة الكهرباء مدينة بـ9 مليارات دولار للحكومة، وهذا يوجب إنهاء هذه الاتفاقية». وأشار العرموطي إلى أنه وجّه سؤالاً نيابياً إلى الحكومة، مضيفاً أن «الحكومة كذبت على الأردنيين بأن هذه الاتفاقية موقعة مع شركة «نوبل إنرجي»، ليتضح غير ذلك لاحقاً»، مشيراً إلى أن مجلس النواب مارس الاستحقاق الدستوري لعدم استيراد الغاز من فلسطين المحتلة. وعبّر عن أسفه لأن المعلومات التي قدمتها الحكومة إلى المحكمة الدستورية «ليست لها علاقة باتفاقية الغاز، وهي معلومات مضللة وغير دقيقة، ولم تزود المحكمة الدستورية بالاتفاقية».

الروس ممنوعون من العمل بدون لقاح

سيُجبر الموظفون الروس الذين يرفضون أخذ لقاح كورونا في المناطق التي يكون فيها إلزامياً، على أخذ إجازات غير مدفوعة الأجر، وفق ما أعلن وزير العمل أنطون كوتياكوف، فيما يتزايد عدد الإصابات مع تباطؤ عملية التطعيم. وقال كوتياكوف، في تصريحات، أمس الأحد، لقناة حكومية على تطبيق تليغرام: «إذا قررت السلطات الصحية في منطقة جعل التلقيح إلزاميا لبعض الفئات من العمال، قد يتم تعليق عمل أي موظف لم يتلق اللقاح». وجاءت تصريحات الوزير، مع فرض موسكو وبعض المدن الأخرى عدداً من القيود، إذ أمرت سلطات موسكو وضواحيها، الأربعاء الماضي، بجعل التلقيح إلزاميا في قطاع الخدمات. ورغم توافر اللقاحات مجانا، منذ ديسمبر/كانون الأول الماضي، تلقى 19,5 مليون شخص فقط من أصل 146 مليونا، هو عدد السكان، جرعة واحدة على الأقل.

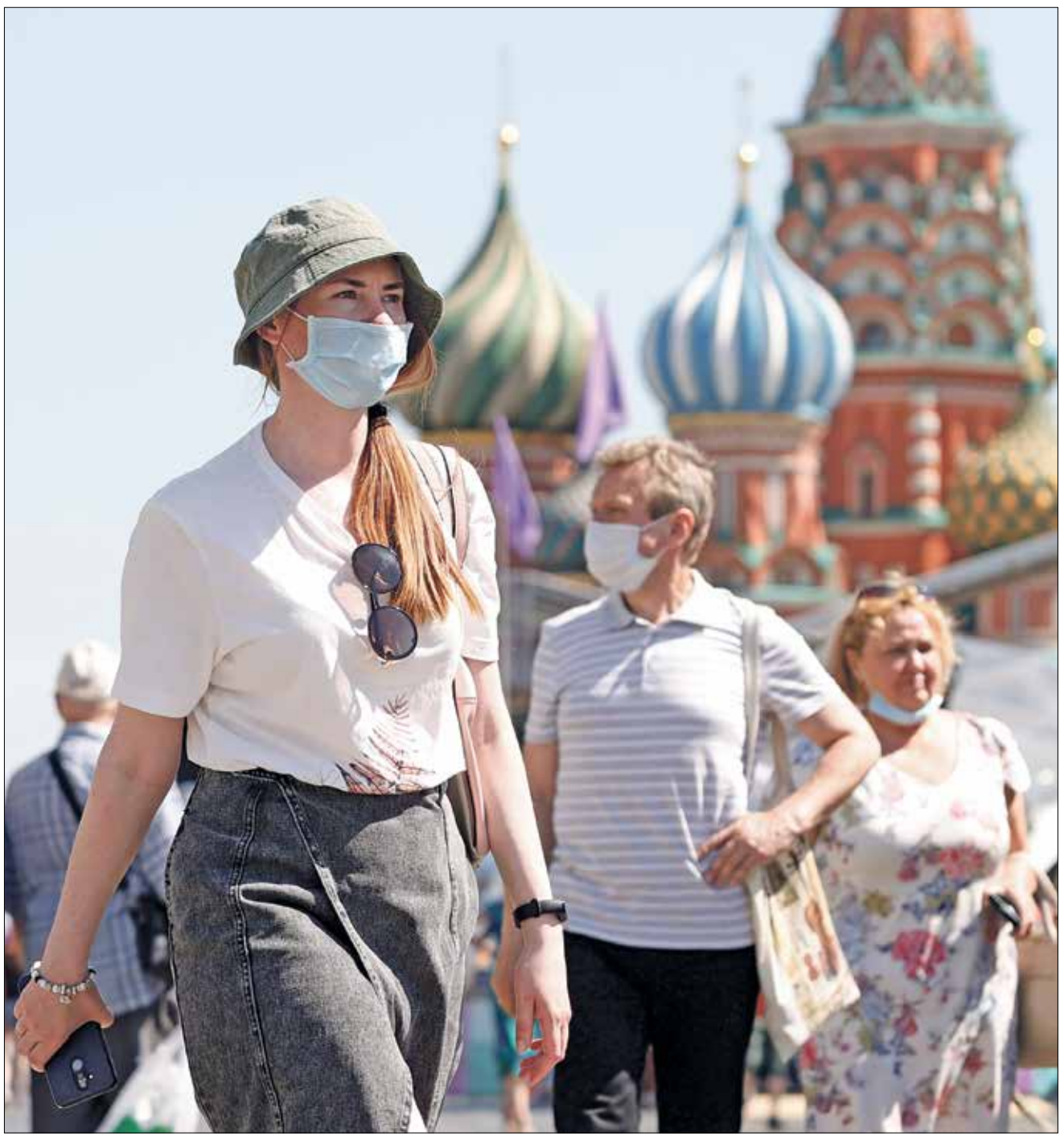

(Getty)

أخبار قصيرة

السعودية ترفع مدة التراخيص الصناعية

أعلنت وزارة الصناعة والثروة المعدنية في السعودية، تعديل مدة صلاحية التراخيص الصناعية لتصبح 5 سنوات بدلا من 3 سنوات، في حال تقدم المستثمر بطلب الحصول على ترخيص صناعي جديد او تجديد ترخيصه، وذلك بهدف تسهيل الخطوات على المستثمرين الصناعيين، وضمان استدامة القطاع. وقال المتحدث الرسمي للوزارة، جرّاح بن محمد الجراح، في بيان، إن الوزارة تهدف من الإجراء إلى استدامة المصانع وتقليل مدد المراجعة من قبل المستثمرين، إضافة إلى تسهيل رحلة المستثمر الصناعي.

ارتفاع واردات الصين من الغاز الطبيعي

سجلت واردات الصين من الغاز الطبيعي نمواً سريعاً في مايو/ أيار الماضي، حيث ارتفعت بنسبة 31,7 بالمائة على أساس سنوي إلى 10,32 ملايين طن. كما سجلت الصين وفقاً للهيئة الوطنية للإحصاء (حكومية) نمواً مطرداً في إنتاجها من الغاز الطبيعي خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري 2021، بلغ 87,2 مليار متر مكعب بزيادة 10,3 بالمائة على أساس سنوي. وارتفع حجم الإنتاج بنسبة 21,4 بالمائة مقارنة بعام 2019، وفي شهر مايو وحده بلغ إنتاج الصين من الغاز الطبيعي 16,9 مليار متر مكعب، ليرتفع بنسبة 5,8 بالمائة مقارنة بالعام الماضي.

شركات اميركية تطالب بمساعدات إضافية

طالب قطاع المطاعم والضيافة الأميركي الكونغرس بإقرار حزمة تحفيز مالية إضافية للقطاع من أجل مساعدته على الاستمرار، رغم بدء تعافي الاقتصاد من تداعيات موجات فيروس كورونا. ووفقاً للتقرير الذي نشره الموقع الإلكتروني لمجلة (بوليتيكو)، فإن القائمة التي تضغط من أجل الحزمة الجديدة من المساعدات، فضلاً عن المطاعم والفنادق، تضم صالات الألعاب الرياضية والمتنزهات الترفيهية ووكلاء السفر وعروض الخيول، التي تؤكد أنها تكبدت خسائر مالية هائلة بسبب قيود التباعد الاجتماعي، ولا تزال تواجه شكوكاً مع تعافي الاقتصاد.

مصائب قوم عند قوم فوائد

مصطفى عبد السلام

على مدى العام ونصف العام الماضي خسر العالم تريليونات الدولارات بسبب تفشي وباء كورونا، مع مروره بأسوأ ركود في التاريخ الحديث وربما منذ الكساد العظيم في عام 1929، وفي المقابل كسبت شركات أميركية ومتعددة الجنسيات ومستثمرون تريليونات الدولارات من أسوأ أزمة صحية عرفها التاريخ المعاصر، وحسب التقديرات فإن خسائر الاقتصاد العالمي من الجائحة التي عصفت بالعالم في 2020 بلغت أكثر من 3,5 تريليونات دولار، وهو ضعف الضرر الذي سببته الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في عام 2008.

لكن أرقام الخسائر لا تزال تتضاعف بسبب الموجات الجديدة من الفيروس واستمرار فرض القيود حتى من قبل اقتصادات كبرى، وعدم عودة النشاط الإنتاجي لمعدل ما قبل الوباء، ولذا رفعت مؤسسات دولية رقم الخسائر إلى 12 تريليون دولار، وفي أكتوبر الماضي توقعت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا أن تصل خسائر الاقتصاد العالمي جراء الجائحة إلى 28 تريليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، وهي خسائر ستهز المراكز المالية لعشرات الدول، وربما تقذف ببعضها الى مستنقع الإفلاس.

لكن الأخطر من تلك الخسائر تبعات الوباء على قطاعات ذات صلة مباشرة بالأفراد، فحسب الأرقام من المرجح أن ينحدر نحو 90 مليون شخص إلى دائرة خط الفقر المدقع في 2020 و2021، كما تسبب الوباء في حدوث أضرار بالغة لقطاع الوظائف مع خسارة 255 مليون وظيفة عام 2020، حسب أرقام منظمة العمل الدولية. وهذا الرقم يعادل أربعة أضعاف الوظائف التي فقدت إبان أسوأ فترة في الأزمة المالية العالمية عام 2009.

وطاولت الخسائر قطاعات حيوية أخرى منها السفر والطيران والسياحة والصادرات والخدمات المالية، ويكفي أن ندلل على ذلك بالخسائر الفادحة التي تكبدها «طيران الإمارات» حيث سجلت الشركة خسائر سنوية بـ5,5 مليارات دولار. وعلى مستوى الدول خسرت بريطانيا خلال فترة وجيزة 251 مليار جنيه إسترليني بسبب القيود الصحية المطبقة في البلاد، لمكافحة كورونا، وفي مصر أكد وزير المالية محمد معيط أن بلاده فقدت نحو 200 مليار جنيه من إيرادات قطاعات متعددة خلال العام الماضي.

لكن في المقابل هناك من ربح من الأزمة الصحية التي حصدت ملايين الأرواح، وتحولت المصائب إلى فوائد عند شركات الأدوية التي حصدت 70 مليار دولار من مبيعات لقاح كورونا في 2021، وجاءت شركتا فايزر وموديرنا في المقدمة، حسب الأرقام الصادرة أمس الأحد، بل يتوقع صانعو الأدوية، جني عشرات المليارات من الدولارات من اللقاحات هذا العام والعام المقبل.

تضييق جديد على شركات السياحة المصرية رغم خسائرها

القاهرة ـ **العربي الجديد**

صدق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أمس الأحد، على قانون «إنشاء البوابة المصرية للعمرة»، والذي يهدف إلى تحديد سقف لأعداد المعتمرين سنوياً، بدعوى إحكام الرقابة على الشركات المنظمة للعمرة، والقضاء على ظاهرة السمسرة.

وتزامن صدور القانون مع الانتكاسة التي تشهدها منظومة السياحة المصرية جراء أزمة تفشي وباء كورونا، وتسريح أعداد كبيرة من العاملين في المجال، لاسيما مع انخفاض عوائد السياحة بنحو 63,8% العام الماضي، وذلك من 14,6 مليار دولار في 2019 إلى 5,3 مليارات دولار في 2020.

وألزم القانون الشركات السياحية بسداد تأمين مؤقت عن رحلات العمرة التي تنظمها، والذي يصدر بتحديد قيمته وقواعد حسابه واسترداده قرار من الوزير المختص، ومنح الأخير سلطة إيقاف نشاط الشركة السياحية كلياً أو جزئياً عن ممارسة نشاط العمرة لمدة لا تتجاوز سنة، في حالة مخالفة القواعد والإجراءات الواردة في التشريع. وقدرت غرفة شركات السياحة، التابعة للاتحاد المصري للغرف السياحية، خسائر شركات السياحة منذ بدء جائحة كورونا بنحو 2,5 مليار جنيه، جراء عدم تنظيم أي رحلات حج وعمرة منذ فبراير/ شباط 2020، وتراجع الحركة السياحية الوافدة إلى مصر بصورة غير مسبوقة، ما دفع الكثير من الشركات إلى غلق أبوابها بسبب عدم قدرتها على دفع الرواتب. وقال عضو غرفة شركات السياحة إيهاب عبد العال إنّ «85% من الشركات السياحية المصرية تعمل في مجال السياحة الدينية، وبالتالي تعرضت لخسائر مالية كبيرة لتوقف عملها بشكل تام». ونصّ القانون على تولي الجهة المختصة تسجيل الشركات السياحية، والشركات والمؤسسات والوكلاء السعوديين على البوابة الإلكترونية، وتوثيق العقود المبرمة بين الشركات السياحية والوكلاء السعوديين إلكترونياً عليها، ومنح الشركات السياحية اسم مستخدم وكلمة مرور للبوابة، وفقاً للقواعد المعمول بها في المملكة العربية السعودية. كذلك ألزم الشركات السياحية بوضع برامج العمرة التي تنظمها، وتحميلها على البوابة، موضحة بها أسماء المعتمرين المسافرين من خلالها، والرقم القومي لكل منهم، ومنح وزارة السياحة كود تعريف خاصاً بكل معتمر، وإرسال أسماء المعتمرين إلى شركات الطيران أو النقل البري أو البحري بعد إصداره، لإصدار تذاكر السفر لهم.

متفرقات اقتصادية

النظام السوري يداهم المنازل بحثاً عن القمح

عدنان احمد

داهمت قوات النظام السوري منزل أحد المدنيين في محافظة حمص وسط البلاد، بحثاً عن كميات من القمح تقول إنّه لم يسلمها للسلطات، فيما حذرت الأمم المتحدة ومنظمة إغاثة ألمانية من أنّ سورية مهددة بتفاقم أزمة الجوع، بسبب تراجع إنتاج محصول القمح هذا العام.

وذكرت صحيفة «الوطن» القريبة من النظام أنّ قيادة منطقة «تلدو» داهمت منزل أحد المدنيين في قرية السمعليل بريف حمص الشمالي، وضبطت كمية تبلغ 1037 كيلوغراماً من القمح المحلي، لم يقم بتسليمها لشركة «السورية للحبوب» إضافة لتصرفه بكمية 1054 كيلوغراماً من خلال بيعها لشخص آخر. وأضافت أنّه تم تنظيم ضبط تموينيّ بحقه لمتابعة التحقيق من قبل الأفرع الأمنية بتهمة الاتجار والتصرف بالقمح وعدم تسليمه للمؤسسة السورية للحبوب، إضافة لمصادرة الكمية التي تم ضبطها وتسليمها إلى فرع المؤسسة في حمص. ويجبر النظام المزارعين على بيع مادة القمح لمراكز الحبوب التابعة له، بدلاً من بيعه في مزاد الحبوب، أو التصرف بها وفق رغبة المزارع. ويبلغ سعر الكيلوغرام في مزاد الحبوب 900 ليرة (الدولار بـ3200 ليرة في السوق السوداء، و704 ليرات بالسعر الرسمي) بينما يبلغ سعر الكيلوغرام بحسب مراكز الحبوب التابعة للنظام 750 ليرة. أما «الإدارة الذاتية» التي تسيطر على شرق البلاد، حيث معظم إنتاج القمح، فقد حددت السعر في 19 مايو/ أيار الماضي بـ 1150 ليرة للكيلوغرام الواحد. ويتنافس النظام السوري و«الإدارة الذاتية» الكردية على استقطاب الفلاحين لبيعهم مادة القمح. وتعتبر زراعة القمح والقطن من أهم الزراعات في سورية، إلا أنها تدهورت في السنوات الأخيرة جراء عمليات النظام العسكرية وحرق المحاصيل عبر قصفها. ويرى متابعون أنّ موسم القمح سيكون الأسوأ منذ عشر سنوات، إن لم يتم إيجاد حلول لتخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج، خاصة المشتقات النفطية والأسمدة، فضلاً عن طرح أسعار للشراء تمكن المزارعين من إبقاء الإنتاج في البلاد.

وكانت الأمم المتحدة حذرت، أمس السبت، من أنّ سورية مهددة بتفاقم أزمة الجوع، بسبب تدني محصول القمح هذا الموسم، مشيرة إلى أنّ الجفاف المستمر منذ شهر يهدد بتفاقم أزمة الجوع في البلد الذي تمزقه الحرب، نظراً لقلة القمح بسبب ضعف المحصول.

كما حذرت منظمة الإغاثة الألمانية «فيلت هانغرهيلفه (Welthungerhilfe)» المعنية بتقديم المساعدات الغذائية، من أنّ عدد الأشخاص الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية سيتزايد بشكل كبير. وتأتي هذه التحذيرات، قبيل نهاية موعد التفويض الأممي لآلية إيصال المساعدات عبر الحدود إلى سورية في يوليو/ تموز المقبل وسط تهديدات روسيا بعرقلة تمديد تلك الآلية. وبحسب إحصائيات الأمم المتحدة، فإنّ نحو 90% من السوريين يعيشون «تحت خط الفقر» في ظلّ ارتفاع متواصل في أعداد المحتاجين.

تراجع محصول القمح ينذر بمجاعة (فرانس برس)

مشروع عراقي لوقف هدر الغاز

تتجه وزارة النفط العراقية لوقف هدر الغاز المصاحب لإنتاج النفط عبر مشروع يسمح باستغلاله

بغداد ـ **محمد علي**

قالت وزارة النفط العراقية إنها تضع اللمسات الأخيرة للتعاقد مع شركة «توتال»، لإقامة مشروع متكامل للغاز في البلاد، يهدف إلى إنهاء إحراق الغاز المصاحب لاستخراج النفط. يأتي ذلك بعد نحو شهرين من إعلان بغداد عن البدء في عملية استثمار أكثر من 1500 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم من الغاز الطبيعي، ضمن خطط مواجهة الطلب المتزايد على الغاز في البلاد لتشغيل محطات الطاقة الكهربائية. وذكرت وزارة النفط، في بيان، أمس الأحد، أن إدارتي شركتي نفط البصرة وغاز الجنوب والدوائر المعنية في مركز الوزارة، تضع اللمسات النهائية على مشروع الغاز المتكامل، بهدف إنهاء حرق الغاز المصاحب لاستخراج النفط والاستفادة منه محلياً، مؤكدة أنه من المقرر التوقيع عليه خلال الفترة المقبلة.

وعلى هامش إعلان الوزارة، ذكر وزير النفط إحسان عبد الجبار، في إيجاز صحافي له، أن مشروع استثمار الغاز المصاحب لاستخراج النفط يقع ضمن أولويات خطط الوزارة في الاستثمار الأمثل للغاز المصاحب والنهوض بالبنى التحتية، من أجل تحويل الطاقة التي تحرق إلى طاقة مفيدة تدعم الاقتصاد الوطني ومشاريع التنمية المستدامة.

ومطلع يونيو/حزيران الجاري، قالت لجنة النفط والطاقة في البرلمان العراقي، إن البلاد تحرق أكثر من 18 مليار متر مكعب من الغاز في العام الواحد، تذهب هدراً من دون استثماره، ما دعا نواب إلى مطالبة الحكومة بوقف الهدر في الغاز الذي يمكن أن يمثل ثروة لا تقل أهمية عن النفط في حال استثماره بشكل صحيح. وقال عضو لجنة النفط والطاقة في البرلمان غالب محمد، في تصريحات صحافية، إن «عملية حرق الغاز المصاحب لاستخراج النفط أثّرت سلباً على بيئة العراق، وأدت إلى ازدياد حالات الإصابة بمرض السرطان في المناطق الموجود فيها، إضافة الى الهدر الكبير في الأموال الناتج عن هذه الحالة»، مبيناً أن السياسات الموجودة منعت التعاقد مع الشركات العملاقة لاستثمار الغاز في إنتاج الطاقة الكهربائية»، ويعتمد العراق في تشغيل محطات الكهرباء على الغاز الإيراني المستورد لتوليد نحو 3300 ميغاواط، بينما تشير التقديرات إلى أن العراق يمتلك مخزونًا يقدر بنحو 131 تريليون قدم مكعبة من الغاز، لكن ثمة كميات تصل إلى 700 مليون قدم مكعبة يجرى إحراقها يومياً، نتيجة عدم الاستثمار طيلة العقود الماضية.

> يعتمد العراق في تشغيل محطات الكهرباء، على الغاز الإيراني المستورد

ووفق الخبير في قطاع الطاقة، محمد سلمان الطائي، فإن ملف استثمار الغاز المصاحب في العراق انتقل من كونه شأناً اقتصادياً يتعلق باستغلال الثروات إلى ملف سياسي، موضحاً في تصريحات لـ«العربي الجديد» في وقت سابق من الشهر الجاري أن «هناك جهات سياسية وفصائل مسلحة تعتبر أي توجه من هذا القبيل بمثابة خطوة ضد طهران، على اعتبار أن العراق يستورد حاجته من الغاز والكهرباء من إيران، ويدفع سنوياً ما لا يقل عن 1,25 مليار دولار مقابل ذلك».

وأضاف الطائي أن عدة شركات قدمت عروضاً لمساعدة العراق في بناء منظومة غاز متكاملة توصله إلى الاكتفاء الذاتي، بما فيها شركات اسيوية بينها صينية، لكن «لم تكن هناك رغبة من رؤساء الوزراء السابقين في هذا الملف تحديدا لوجود حسابات سياسية فيه».

الغلاف

بدأ السودان ومصر في الاستعداد لشبح العطش، الناجم عن إقدام إثيوبيا على الملء الثاني لسد النهضة العملاق على مجرى النيل، دون اتفاق مع دولتي المصب، لتبدأ الخرطوم فعلياً في تخزين كميات من المياه في سدود محدودة الاستيعاب، بينما بدا المشهد في مصر أكثر تعقيداً، إذ أعلنت الحكومة عن سيناريوهات عدة، منها اللجوء إلى زراعات جافة، وإنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف، وسط غضب مكتوم بين المصريين من مواقف النظام المرتبكة

السودان يخزن المياه ومصر تستسلم للبدائل

نقص المياه يهدد ملايين المزارعين في مصر (فرانس برس)

الخرطوم ـ **هالة حمزة**
القاهرة ـ **العربي الجديد**

يزداد المشهد في السودان ومصر تعقيداً، مع اقتراب إثيوبيا من إتمام الملء الثاني لسد النهضة من دون اتفاق، حيث استسلمت الخرطوم لسياسة الأمر الواقع بالبدء في تخزين كميات من المياه لتأمين الاحتياجات المخصصة للشرب والزراعة، وسط أزمة عطش ارتسمت بالفعل ملامحها منذ بضعة أسابيع وأضحت تهدد توليد الكهرباء والأحياء المائية والزراعات وتربية الماشية.

وأعلنت الإدارة العامة للخزانات في وزارة الري السودانية، يوم السبت الماضي، بدء عملياتها للملء الجزئي لبحيرة خزان جبل أولياء، جنوب الخرطوم، بهدف تخزين 600 مليون متر مكعب، مشيرة إلى أن عمليات التخزين تستمر حتى نهاية يوليو/تموز المقبل، ضمن تدابير فنية أخرى كشفت عنها وزارة الري في وقت سابق، هدفها تقليل الآثار السلبية المتوقع حدوثها، مع إصرار إثيوبيا على تنفيذ الملء الثاني لسد النهضة.

ومن التحوطات الفنية أيضاً للسودان، لمواجهة الملء الأحادي لسد النهضة، تخزين كميات من المياه في خزان الروصيرص جنوب السودان، والذي يقع على بعد 100 كيلومتر من السد الإثيوبي.

عطش في الخرطوم

وتشهد مناطق عدة من الخرطوم منذ بضعة أسابيع أزمة حادة في مياه الشرب، لتتصاعد شكاوى المواطنين من الأزمة. وسبق أن كشفت هيئة مياه ولاية الخرطوم في يوليو/ تموز 2020، عن خروج عدد من محطات الشرب النيلية عن الخدمة جراء انحسار مفاجئ للنيلين الأبيض والأزرق، وذلك بالتزامن مع الملء الأول للسد الإثيوبي، حيث احتجزت أديس أبابا 5 مليارات متر مكعب من المياه في ذلك الوقت. لكن الملء الثاني سيكون أكثر فداحة إذ يحتجز 13,5 مليار متر مكعب ليصل المنسوب خلف السد إلى 18,5 مليار متر مكعب، وفق البيانات الرسمية.

وحذر عضو اللجنة العليا للتفاوض حول سد النهضة، الصادق شرفي، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد» من مخاطر مرتقبة بسبب الشروع في الملء الثاني لسد النهضة، مشيرا إلى انه سيتسبب في جفاف الأحواض النيلية وشح في مياه الشرب والزراعة ونوعية المياه وجودتها في السودان، وكذلك كمية الأوكسجين في المياه وأثره على الأحياء المائية.

وأشار شرفي إلى إعداده دراسة حول التقييم الاقتصادي لتأثير سد النهضة في التوليد الكهربائي المائي أيضا في سدي الروصيرص (جنوب) ومروي (شمال)، لافتاً إلى تسبب سد النهضة فعليا في حدوث انخفاض في توليد الكهرباء خلال الأيام الأخيرة لتراجع إنتاج سد الروصيرص إلى الصفر بسبب حجز نحو 1,5 مليار متر مكعب من المياه من أجل تدبير احتياجات الري للمحاصيل الصيفية.

ودعا إلى أهمية التحسب للملء الثاني بتغيير طريقة تشغيل السدود السودانية والتي كانت تعمل في السابق وفق برنامج محدد في الفتح والإغلاق، والاتجاه لبرنامج عمل تشغيلي ديناميكي لها يواكب المستجدات والطوارئ التي تنجم عن سد النهضة خاصة في ظل التعتيم وغياب المعلومات المطلوبة من قبل السلطات الإثيوبية.

ورغم الأضرار الفعلية التي بدأ السودان يتعرض له، إلا أن مواقفه من سد النهضة شهدت تذبذباً حاداً، لاسيما الرسمية، خلال الفترة الأخيرة، بين معارض للسد ومؤيد لمنافعه ومبرر لعدم تسببه في أضرار للسودان.

وقال وزير الري ياسر عباس، في تصريحات قبل يومين، إن السودان منفتح على «إبرام اتفاق جزئي مؤقت» بخصوص سد النهضة ولكن بشروط محددة، ما يمثل تحولاً محتملاً في موقف الخرطوم بالنسبة لقضية السد، خاصة وأنها كانت قد اتفقت مع مصر في الأسابيع الماضية على ضرورة أن يكون «الاتفاق شاملاً».

مصر «هبة النيل»

بينما الموقف في مصر التي لا تتوقف عن التحذير من الأضرار الجسيمة للسد وتهديده لوجودها، يبدو أيضاً مرتبكاً وغامضاً، حتى أن السيناريوهات التي أعلنت عنها الحكومة للتعامل مرحلياً مع الملء الثاني للسد الإثيوبي تبدو غير مجدية بالنسبة للكثير من المصريين ويرون أنها تعد بمثابة هروب من قبل النظام الحالي من الأزمة وترحيلها لأجيال مقبلة قد تدفع أثماناً باهظة نظير الحياة.

ولطالما رد المصريون مقولة المؤرخ اليوناني القديم هيرودوت بأن مصر «هبة النيل»، بالنظر إلى اعتماد بلادهم على هذا النهر العملاق لتوفير نحو 97% من احتياجات شعبها لمياه الشرب والري، وهو أمر واقع تستحيل معه أي خيارات أن تعوض النقص المحدق في المياه بفعل السد الإثيوبي، وليس احتمالات الحجب التي قد لا تكون مستبعدة، خاصة في ظل ورود تقارير تتحدث عن رغبة أديس أبابا في بيع مياه، لمصر والسودان وهو ما بدأت بالفعل في التمهيد له بأن طالبت باتفاق يحدد حصتي دولتي المصب.

وبدأت الحكومة المصرية في تصدير العجز عن مواجهة خطر السد إلى المواطنين، بإجراءات تجبرهم على ترشيد المياه في كل مناحي الحياة. وقبل أيام، استعرض الرئيس عبد الفتاح السيسي مع الحكومة خطة الدولة الإستراتيجية في مجال محطات تحلية مياه البحر، داعيا إلى تكامل استراتيجية تحلية المياه مع السياسة العامة للدولة لإدارة الرشيدة للمياه، إلى جانب الاستفادة القصوى من المياه الناتجة عن كافة محطات المياه المتنوعة سواء للمعالجة أو للتحلية.

وتقول الحكومة إنها تعمل على مواجهة نقص المياه من خلال عدة مسارات من بينها التحلية، حيث أعلن وزير الإسكان، عاصم الجزار، في إبريل/ نيسان الماضي، أن وزارته تستهدف إنشاء 151 محطة ثنائية وثلاثية لمعالجة مياه الصرف الصحي في المحافظات والمدن الجديدة، بطاقة إجمالية تصل إلى 5,051 ملايين متر مكعّب في اليوم، وتكلفة تبلغ 31,59 مليار جنيه (نحو مليارَي دولار)، وذلك بخلاف 59 محطة معالجة انتهت من تنفيذها في محافظات الصعيد (جنوب) لخدمة 8,3 ملايين مواطن، بواقع 37 محطة معالجة ثنائية، و22 محطة معالجة ثلاثية.

وقال إن «الدولة المصرية توسعت في إنشاء محطات المعالجة الثنائية والثلاثية لمياه الصرف الصحي، منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي للحكم في عام 2014، بهدف تعظيم الاستفادة من كل قطرة ماء، وإعادة استخدام المياه المعالجة في الأغراض المخصصة لذلك».

> مصر تحتاج إلى 80 مليار متر مكعب من المياه سنوياً

المياه، لمصر والسودان وهو ما بدأت بالفعل في التمهيد له بأن طالبت باتفاق يحدد حصتي دولتي المصب.

وبدأت الحكومة المصرية في تصدير العجز عن مواجهة خطر السد إلى المواطنين، بإجراءات تجبرهم على ترشيد المياه في كل مناحي الحياة. وقبل أيام، استعرض الرئيس عبد الفتاح السيسي مع الحكومة خطة الدولة الإستراتيجية في مجال محطات تحلية مياه البحر، داعيا إلى تكامل استراتيجية تحلية المياه مع السياسة العامة للدولة لإدارة الرشيدة للمياه، إلى جانب الاستفادة القصوى من المياه الناتجة عن كافة محطات المياه المتنوعة سواء للمعالجة أو للتحلية.

وتقول الحكومة إنها تعمل على مواجهة نقص المياه من خلال عدة مسارات من بينها التحلية، حيث أعلن وزير الإسكان، عاصم الجزار، في إبريل/ نيسان الماضي، أن وزارته تستهدف إنشاء 151 محطة ثنائية وثلاثية لمعالجة مياه الصرف الصحي في المحافظات والمدن الجديدة، بطاقة إجمالية تصل إلى 5,051 ملايين متر مكعّب في اليوم، وتكلفة تبلغ 31,59 مليار جنيه (نحو مليارَي دولار)، وذلك بخلاف 59 محطة معالجة انتهت من تنفيذها في محافظات الصعيد (جنوب) لخدمة 8,3 ملايين مواطن، بواقع 37 محطة معالجة ثنائية، و22 محطة معالجة ثلاثية.

وقال إن «الدولة المصرية توسعت في إنشاء محطات المعالجة الثنائية والثلاثية لمياه الصرف الصحي، منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي للحكم في عام 2014، بهدف تعظيم الاستفادة من كل قطرة ماء، وإعادة استخدام المياه المعالجة في الأغراض المخصصة لذلك».

الخرطوم تشكو العطش (فرانس برس)

استسلام مصري للبدائل

وفي مقابل كل هذه المشروعات تبدو كميات المياه التي تمكن معالجتها ضئيلة جداً مقابل الاستهلاك الفعلي لبعض الاحتياجات الزهيدة إذ لن توفر سوى بضع مئات ملايين الأمتار المكعبة من المياه سنوياً. بينما أعلن وزير الري المصري محمد عبد العاطي، في تصريحات صحافية، أمس، أن إجمالي المتاح لمصر من مياه النيل والمياه الجوفية والأمطار يبلغ 60 مليار متر مكعب سنوياً، في حين يصل الاستهلاك الفعلي إلى 80 مليار متر مكعب.

وكما تبدو الحلول البديلة غير واقعية بالنسبة لبلد يقطنه أكثر من 100 مليون نسمة وتبلغ مساحة الرقعة الزراعية فيه 9,4 ملايين فدان، فإن الكلف المالية لهذه البدائل باهظة ومرهقة لبلد يعاني من ارتفاع حاد في المديونية.

وخلال مؤتمر أسبوع المياه بالعاصمة اللبنانية (بيروت) في إبريل/نيسان 2019 ، أعلن وزير الري المصري محمد عبد العاطي عن «الخطة القومية للمياه» في مصر بتكلفة 50 مليار دولار، وذلك لمواجهة نقص المياه في البلاد، وتستمر حتى 2037، كما سبق أن قدر تقرير للبنك الدولي في 2018 حاجة البنية التحتية للمياه لاستثمارات تقدر بنحو 45 مليار دولار إضافية عن الاستثمارات في المشروعات الأساسية حاليا في مصر.

وتحتاج الأراضي الزراعية إلى نحو 57 مليار متر مكعب من المياه سنوياً، أي أكثر من حصة مصر الحالية في مياه النيل، والبالغة 55,5 مليار متر مكعّب، فضلاً عن 3 مليارات تستخدمها الصناعة، و10 مليارات للاستخدام المنزلي، بما يعني صعوبة تعويض نسبة العجز عبر تحلية مياه البحر، أو معالجة مياه الصرف الصحي، لا سيما مع النقص المرتقب في حصة مصر من مياه النيل جراء تداعيات سد النهضة.

ويبلغ نصيب المواطن المصري من المياه نحو 600 متر مكعب سنوياً، بينما يقف خط الفقر المائي عند 1000 متر مكعب، ما يعني وجود عجز في نصيب الفرد مقداره 400 متر مكعب سنوياً.

ويرى خبراء أنه لا جدوى اقتصادية من استخدام مياه البحر المحلاة في الزراعة، لأن كلفة المتر المكعب تتراوح بين 10 و12 جنيهاً، إضافة إلى 10 جنيهات كلفة التوصيل وتركيب المواسير لمسافة تزيد على 60 كيلومتراً. وفي خضم الأزمة، اتخذت الحكومة إجراءات لفرض طرق بديلة لري المحاصيل الزراعية تعتمد على الري بالتنقيط بدلاً من الغمر وهو ما ينتقده المزارعون باعتبار أن هذه الطريقة لا تناسب الكثير من المحاصيل لاسيما الأساسية.

كما أعلنت مديرية الزراعة في محافظة الوادي الجديد (جنوب غرب)، في وقت سابق من يونيو/حزيران الجاري، عن نجاح تجربة زراعة محصول الأرز الجاف لأول مرة على مستوى المحافظة كبديل للأرز العادي.

تصريحات للاستهلاك المحلي

وبين الحين والآخر يعلن السيسي أن المياه بمثابة خط أحمر لمصر. إذ قال خلال استقباله وزراء ومسؤولي الإعلام العرب، يوم الخميس الماضي، إن «قضية سد النهضة حياة أو موت لمصر»، مضيفا أن مصر تحاول بذل كل جهودها في الحفاظ على فرص إيجاد حلول للقضية عبر الحوار والتفاوض، رغم التعنت الإثيوبي.

وسبق ان قال الرئيس المصري، في مؤتمر صحافي للإعلان عن انتهاء أزمة جنوح سفينة حاويات عملاقة في قناة السويس نهاية مارس/ آذار الماضي: «لا يستطيع أيّ أحد أخذ نقطة مياه من مصر (..) وإلا ستشهد المنطقة حالة عدم استقرار لا يتخيلها أحد».

وأضاف: «لا يتصور أحد أنّه بعيد عن قدرتنا (..)، مياه مصر لا مساس بها، والمساس بها خط أحمر، وسيكون ردّ فعلنا حال المساس بها أمراً سيؤثر في استقرار المنطقة بالكامل». في المقابل، قال مسؤولون إثيوبيون إن تصريحات السيسي موجهة للداخل وليس إلى إثيوبيا، في إشارة إلى أنها تأتي «للاستهلاك المحلي في مصر».

وتصر إثيوبيا على إتمام الملء الثاني للسد في أغسطس/ آب المقبل، وقالت أيضاً إنّ كلّ الخيارات مفتوحة بالنسبة لها، في رد على التلويح المصري بالتصعيد العسكري.

تمويلات من البنك الدولي

قالت وزارة التعاون الدولي المصرية، في بيان لها، أمس، إن الوزيرة رانيا المشاط، بحثت مع مارينا وبس، المدير الإقليمي لمصر وليبيا وجيبوتي في البنك الدولي، عددا من المشروعات التي تتطلب تمويلا من البنك، خاصة في قطاعات البنية التحتية. وأوضحت الوزارة أن المباحثات تطرقت الى المشروعات الجاري تنفيذها، في إطار الشراكة بين مصر والبنك الدولي و تلك المستهدف تنفيذها خلال العام الجاري، مشيرة الى ان البنك وافق، خلال مارس/آذار الماضي، على تمويل تنموي بقيمة 440 مليون دولار، بينما بلغت اتفاقيات التمويل التنموي التي تم توقيعها في 2020 نحو 1,5 مليار دولار.

مؤشرات الأسواق

تراجع الأسهم السعودية

تراجع مؤشر السوق السعودي، في ختام تعاملات أمس الأحد، بنسبة 0,6%، ليغلق عند مستوى 10791 نقطة، بتداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 11,6 مليار ريال (3 مليارات دولار). ودفعت أسهم البنوك والبتروكيماويات السوق إلى الهبوط، إذ انخفضت أسهم مصرف الراجحي، و«بنك ساب»، و«السعودي الفرنسي»، و«سابك» و«معادن» و«السعودية للكهرباء» بنسب تتراوح بين 1% و3%.

هبوط بورصة مصر

تراجع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية «إيجي اكس 30»، بنسبة 0,69% في نهاية تعاملات أمس، ليصل إلى مستوى 9797,9 نقطة، متأثراً بمبيعات المستثمرين المصريين، والتي قابلها شراء من جانب العرب والأجانب من دون أن تمنع السوق من الهبوط.

انخفاض بورصة مسقط

أغلق مؤشر بورصة مسقط 30، عند مستوى 4056,9 نقطة، خاسراً 20,97 نقطة، لينخفض بنسبة 0,51%، مقارنة مع آخر جلسة تداول، والتي وصل المؤشر خلالها إلى مستوى 4077,8 نقطة، وبلغت قيمة التداول نحو 2,77 مليون ريال (7,2 ملايين دولار)، بتراجع بلغت نسبته 45,4%، مقارنة مع آخر جلسة تداول والتي تجاوزت 5 ملايين ريال. وأشار التقرير الصادر عن بورصة مسقط، إلى أن القيمة السوقية انخفضت بنسبة 0,151%، لتبلغ ما يقرب من 21,47 مليار ريال.

ارتفاع مؤشر قطر

ارتفع المؤشر العام لبورصة قطر، بنحو 19,6 نقطة، في ختام تعاملات أمس، ليصل إلى مستوى 10763,1 نقطة، بنمو بلغت نسبته 0,18% عن نهاية تعاملات الأسبوع الماضي. وجرى خلال الجلسة، تداول نحو 106,6 ملايين سهم بقيمة 234,37 مليون ريال (64,2 مليون دولار)، نتيجة تنفيذ 5643 صفقة في جميع القطاعات، وفق بيانات إدارة السوق.

وارتفعت أسهم 21 شركة، بينما انخفضت أسعار 23 شركة أخرى، فيما حافظت 3 شركات على أسعار إغلاقها السابقة.

وبلغت القيمة السوقية للأسهم المقيدة نحو 624,77 مليار ريال (171,1 مليار دولار)، مقارنة مع آخر جلسة تداول والتي بلغت 623,86 مليار.

صعود بورصة الكويت

أغلقت بورصة الكويت تداولاتها على ارتفاع مؤشر السوق العام 15,10 نقطة، ليبلغ مستوى 6408,61 نقطة، بنسبة صعود بلغت 0,24%. وتم تداول 295,3 مليون سهم، عبر 12102 صفقة نقدية بقيمة 70 مليون دينار (217 مليون دولار). كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 15,31 نقطة، ليبلغ مستوى 5327,41 نقطة، بنمو بلغت نسبته 0,29%.

طاقة

يتجه الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي لزيادة طاقة الإنتاج النفطي إلى 4 ملايين برميل يومياً، بغضّ النظر عن الحظر الأميركي، ويخطط أيضاً لزيادة طاقة التكرير بدلاً من بيع الخامات النفطية، حسب تصريحات مسؤول إيراني نفطي في شركة النفط

سياسة رئيسي النفطية

إيران تتجه لزيادة الإنتاج إلى 4 ملايين برميل

لندن ـ **العربي الجديد**

قال مستشار الرئيس الإيراني للشؤون البترولية، علي رضا زيغامي، إن سياسة الرئيس الجديد لإيران، إبراهيم رئيسي، ستركز على زيادة الإنتاج الإيراني إلى 4 ملايين برميل يومياً، بغض النظر عن الحظر الأميركي، وستعمل على رفع حجم المشتقات البترولية المكررة بدلاً من بيع الخامات النفطية. وكانت الانتخابات الإيرانية التي أعلنت نتائجها يوم السبت، قد كشفت عن فوز المرشح إبراهيم رئيسي رئيساً للبلاد. وأشار زيغامي الذي يشغل حالياً منصب العضو المنتدب بالشركة الإيرانية للنفط، وشغل في السابق منصب نائب وزير النفط الإيراني، في لقاء مع نشرة «أس آند بي غلوبال بلاتس»، إلى أن أولوية السياسة النفطية للرئيس رئيسي ستكون زيادة المنتجات النفطية المكررة وتعزيز قطاع البتروكيماويات لتغطية الحاجة المحلية وتصدير الفائض. وقال المستشار النفطي زيغامي: «يجب علينا وقف بيع النفط الخام عبر زيادة المنتجات المكررة... بالتأكيد لا نستطيع تنفيذ هذه السياسة فوراً، ولكن تدريجياً سنقوم بذلك». وأضاف أن «البرلمان الإيراني وافق على خطط لإنشاء مصافٍ جديدة». وقال: «إذا كنا سننتج 4 ملايين برميل يومياً، فإن طاقة استهلاك المنتجات المكررة محلياً تتراوح بين 1,7 و1,8 مليون برميل يومياً، إضافة إلى طاقة مصفاة بيرشيان جلف ستار البالغة 400 ألف برميل يومياً، فإن المصافي الجديدة ستسد الفجوة بين الاستهلاك المحلي والإنتاج الكلي البالغ 4 ملايين برميل». وتابع العضو المنتدب لشركة النفط الإيرانية أن التكرير يرفع من القيمة المضافة المتحققة من النفط الخام، ومثال ذلك سنغطي حاجتنا من المنتجات البتروكيماوية ونصدر الفائض، كما سنحصل بذلك على فائض قيمة من الغاز الطبيعي والنفط الخام. وفي رده على سؤال عمّا إذا كانت إيران سترفع إنتاجها إلى 4 ملايين برميل بغضّ النظر عن الحظر وتراجع الصادرات، أجاب بأن الحظر موضوع منفصل عن الطاقة الإنتاجية، هنا نتحدث عن الإنتاج ويجب أن تكون طاقتنا 4 ملايين برميل يومياً. وأضاف: «لدينا القدرة على ذلك، ولكن بسبب الحظر وتراجع مبيعات الخام النفطي للأسواق الخارجية، أغلقنا بعض الآبار وسنقوم بعمليات صيانة حتى نتمكن من فتح صنابير الإنتاج مرة أخرى». وأشار في هذا الصدد إلى أن إنتاج إيران بلغ 4 ملايين برميل في السابق والآبار التي ليست تحت التشغيل حالياً سيُعمَل على صيانتها بسهولة بإجراء بعض الإصلاحات وبكلفة بسيطة.

وكان وزير النفط الإيراني، بيجان زنغنة، قد ذكر في تصريحات سابقة، أن إيران يجب أن ترفع طاقاتها الإنتاجية إلى 6,5 ملايين برميل يومياً. وفي سؤال لنشرة «أس آند بي غلوبال بلاتس» عمّا إذا كان الرئيس الإيراني الجديد يفكر في ذلك، أجاب زيغامي بأن «هذا موضوع يجب مناقشته من قبل الإدارة الجديدة للرئيس رئيسي، ولكنني شخصياً لا أعتقد أننا بحاجة لرفع طاقتنا الإنتاجية إلى 6,5 ملايين برميل يومياً». وأضاف أن «مثل هذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية لا تحدث ببساطة، لأنها بحاجة إلى آبار جديدة وكشوفات لتحل محل الآبار القديمة». وأشار، في هذا الصدد، إلى أن لدى إيران حقولاً نُفطية عمرها أكثر من 50 عاماً، وهنالك نحو 100 حقل في مناطق البر ومناطق «أوفشور» تحتاج إلى عمليات تحديث، وهذا مكلف. وقال: «لا أعتقد أن رفع الطاقة الإنتاجية إلى مستوى 6,5 ملايين برميل يومياً يحتل أولوية للإدارة الجديدة، وسط معطيات الكلفة المرتفعة لذلك».

وفي سؤال عما إذا كانت إيران تستطيع زيادة الإنتاج في الظروف الراهنة التي تعيشها وسط الحظر الأميركي ونقص التمويل وعدم وجود التقنيات المتقدمة وقطع الغيار والمعدات، قال زيغامي: «لدينا القدرة الإنتاجية، وقد تمكنا من زيادة القدرة التصديرية في أثناء الحرب مع العراق من 1,5 مليون برميل يومياً إلى 1,7 مليون برميل، بقدرات محلية دون الحاجة إلى كفاءات أجنبية. وذكر أنه كان شخصياً مشرفاً على ميناء التصدير في جزيرة خرج وقتها. وأشار إلى أن بلاده على استعداد للتعاون مع الدول الأجنبية مثل الصين والدول التي تتعامل معها بعدالة. وذكر أن إيران تنتج محلياً نسبة تراوح بين 70% إلى 80% من المعدات المستخدمة في إنتاج النفط والغاز والبتروكيماويات.

لكن إيران لا تزال تواجه معضلة الحصول على التمويلات بسبب الحظر الأميركي والحظر الثانوي الذي يمنع شركات الطاقة الكبرى من الاستثمار في حقول النفط والغاز بإيران. ويرى المسؤول الإيراني في هذا الشأن، أن العديد من دول العالم ترغب في الاستثمار في الطاقة الإيرانية، مشيراً إلى أن مشاريع النفط والغاز تسدد كلفتها التمويلية في فترة تراوح بين 3 إلى 4 سنوات من بدء الإنتاج. وقال زيغامي: «لدينا اتفاقية ثنائية مع الصين لاستثمار 250 مليار دولار في بلدنا وجزء من هذه الأموال مخصص للاستثمار في مشاريع الطاقة.

يذكر أن وزارة الطاقة الأميركية كشفت عن أول توريدات النفط الإيراني إلى الولايات المتحدة منذ عام 1991 في مارس/ آذار الماضي، وبلغ حجمها 33 ألف برميل يومياً. وكانت آخر توريدات من النفط الإيراني إلى الولايات المتحدة في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 1991، حيث بلغ حجم التوريدات 64 ألف برميل يومياً. وفرضت الولايات المتحدة عقوبات على قطاع النفط الإيراني في عام 2018 بعد انسحاب إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي الذي جرى التوصل إليه في 2015.

مناصرون لرئيسي في طهران (عطا كانا/ فرانس برس)

البرلمان الإيراني وافق على خطط لإنشاء مصاف جديدة باستثمارات ضخمة

انتعاش بورصة طهران

واصلت بورصة طهران للاسهم والاوراق المالية و تيرة الانتعاش الذي بدأته اخيرا، حيث اغلق مؤشرها العام على ارتفاع 1689 نقطة الى مستوى 1,163,721 نقطة، حسب ما نقلت وكالة فارس الإيرانية الاحد. واغلق المؤشر العام في ختام الجلسة عند 1,163,721 نقطة، وذلك غداة ارتفاعه 14300 نقطة بدعم نتائج الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها ابراهيم رئيسي السبت. وتداولت السوق امس اكثر من 7,2 مليارات سهم وورقة مالية في إطار 552 الف صفقة بقيمة 50,15 تريليون ريال.

5 تحديات اقتصادية تواجه الرئيس الإيراني الجديد

يواجه الرئيس الإيراني الجديد 5 تحديات اقتصادية رئيسية، اخطرها الغلاء والعقوبات ونقص السيولة

طهران ـ **صابر غل عنبري**

يواجه الرئيس الإيراني الجديد، إبراهيم رئيسي، الذي أعلن عن فوزه يوم الجمعة، 5 تحديات اقتصادية وهي: التضخم، ورفع العقوبات الأميركية، ومحاربة الفساد في هياكل الدولة، وزيادة السيولة في الاقتصاد، والتعامل مع تداعيات كورونا على النمو الاقتصادي والبطالة.

ووفق مراقبين، فإن الأزمة الاقتصادية الإيرانية، بلغت مرحلة لا يمكن استمرارها من دون إيجاد حلول أساسية، بعضها ينبغي أن تكون عاجلة لإحداث تغيير اقتصادي سريع، يشعر به المواطن، مثل كبح الأسعار ومنع ارتفاعها الجنوني.

على صعيد التضخم، حسب آخر البيانات الرسمية، اقترب التضخم الشهري من حاجز 50%، لكن هناك من يرى أن النسبة أكثر من ذلك. وتشهد إيران، منذ الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي في 2018، تضخماً غير مسبوق في أسعار السلع والخدمات. وتشير الأرقام إلى ارتفاع الأسعار خلال هذه السنوات إلى أكثر من 15 ضعفاً في بعض الحالات، خاصة الغذائية والضرورية للمواطنين. وفي المقابل، تراجعت القوة الشرائية للمواطن إلى نحو 600%، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار انخفاض قيمة العملة خلال هذه السنوات من نحو 4 آلاف تومان لكل دولار إلى 24 ألف تومان حالياً. وأحدث النزيف المستمر القياسي للريال، وتصاعد الأسعار إلى انهيار حالة شبه التوازن بين القوة الشرائية والدخل والتضخم، لمواجهه المواطن اليوم واقعا معيشيا صعبا لم يمر عليه حتى في أيام الحرب الإيرانية العراقية في ثمانينيات القرن الماضي.

وعليه، تفرض مواجهة تضخم الأسعار نفسها كأولوية قصوى على أجندة حكومة رئيسي الاقتصادية، لتبني خطة عاجلة لكبح ارتفاع الأسعار. صحيح أن النجاح في ذلك يتوقف على إحداث الاستقرار في الاقتصاد، وهو مرتبط بجملة عوامل أخرى، لكن يرى خبراء أن جزءاً من أسباب الارتفاع اليومي للأسعار، يعود إلى تراجع دور الحكومة الحالية الرقابي وإخفاقها في الرقابة على السوق، وسياساتها الاقتصادية الخاطئة.

لكن الأسباب كلها ليست اقتصادية ومشاكل بنيوية في إدارة الاقتصاد، وإنما هناك اتهامات لشركات ومصانع باستغلال الوضع الراهن لرفع أسعارها. كما أن هناك من يرى أن الحكومة أيضا لم تساعد تلك المصانع والشركات في تأمين المواد الخام التي دفع ارتفاع أسعارها، خاصة المستورد منها، بسبب انخفاض الريال الحاد.

وهنا يعتقد هؤلاء الخبراء أن اتباع الحكومة سياسة واضحة ومدروسة لمواجهة التضخم، من شأنها أن تحول دون اتساع رقعته بشكل يومي نتيجة ارتفاع الأسعار، إلى أن تتمكن من إيجاد حلول جذرية لإعادة الاستقرار إلى الأسواق والاقتصاد في البلاد. وبالتالي، فخفض التضخم على المدى القصير وكبح الأسعار من خلال معالجة ما يمكن معالجته من مسببات وعوامل، بشكل الأولوية الرئيسية للحكومة القادمة، لتخفيف الاحتقان في الشارع من تردي الوضع الاقتصادي، وإعادة الثقة إليه، لقدرة الحكومة على مواجهة الأزمة الاقتصادية.

وبشأن رفع العقوبات الأميركية، والتي أثرت سلبا على الوضع الاقتصادي، بشكل رفع العقوبات في ظل عدم إلغائها حتى الآن بعد ست جولات تفاوض غير مباشر بين طهران وواشنطن في فيينا، الأولوية الثانية للحكومة المقبلة. المرشحون المحافظون، بمن فيهم الرئيس المنتخب رئيسي، أظهروا اهتماماً بالسعي إلى رفع العقوبات خلال حملاتهم الانتخابية، لكنهم على ضوء صعوبة هذا التحدي، تحدثوا عن العمل أيضا على إحباط مفاعيل العقوبات، بشكل متزامن مع الجهود التي تبذل لرفعها في مفاوضات فيينا. لكن يرى مراقبون أن الاقتصاد الإيراني لا يعيش حالة مستقرة، يمكنها فعلاً إحباط تلك المفاعيل، ما يجعل الأمر صعبا للغاية، إن لم يكن مستحيلاً، ويعتقد هؤلاء أن إحباط مفاعيل العقوبات في ظل شح كبير في موارد الدولة، تسببت فيه تلك العقوبات، ليس سهلاً، فتشير الأرقام، حسب تصريحات رئيس البنك المركزي السابق، عبد الناصر همتي، الذي ترشح في الانتخابات الرئاسية، إلى أن العقوبات خفضت موارد الدولة من 100 مليار دولار إلى 5 مليارات دولار. فضلا عن أن الرئيس حسن روحاني تحدث، في وقت سابق، أنها أفقدت إيران نحو 200 مليار دولار من عوائدها ومواردها.

رئيسي وعد خلال حملته بمحاربة استشراء الفساد في هياكل الاقتصاد

الريال الإيراني تحت اختبار جديد بعد خسارة روحاني (Getty)

وعود بمكافحة الفساد المستشري

طهران ـ **العربي الجديد**

استشراء الفساد في الهياكل الاقتصادية الإيرانية، يشكل أحد أهم أسباب ما آل إليه الاقتصاد، وهو ما جعل مكافحة الفساد شعارا ضمن الشعارات الانتخابية للمرشحين. لكن الشعار برز بشكل أكثر اهتماما في برامج الرئيس المنتخب إبراهيم رئيسي، إذ أكد مرات عدة أن حكومته ستضع على رأس أجندتها مكافحة الفساد.

رئيسي، خلال العامين الأخيرين، خلال توليه السلطة القضائية، يُقال إنه حقق نجاحات في الملف من خلال محاكمة فاسدين كبار، بينهم شخصيات بتهمة الفساد، أبرزهم كان نائب الرئيس السابق للسلطة القضائية، أكبر طبري، الذي حكم عليه بالسجن 31 عاما خلال مارس/آذار الماضي، بتهمة الفساد المالي وتلقي رشاوي كبيرة، فضلا عن محاكمة آخرين. وعلى الرغم من إشادة حظي بها رئيسي لهذا الأداء، لكن مراقبين يرون أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب. معارضو ترشح رئيسي اعتبروا أن محاربة الفساد تستدعي بقاءه في السلطة القضائية وليس الانتقال إلى الرئاسة. لكن رئيسي أكد أن ما كان بإمكانه فعله في السلطة القضائية هو إجراء محاكمات وملاحقة للفاسدين،

رئيسي حاكم خلال توليه السلطة القضائية فاسدين كبارا

مكافحة الفساد احتلت أولوية في برامج مرشحي الانتخابات الإيرانية (الأناضول)

وأن مكافحة الفساد يجب أن تتجاوز مظاهرها إلى مواجهتها جذريا من خلال إغلاق منافذه وأبوابه في أركان السلطة التنفيذية. المقصود بالفساد المستشري، ليس فقط مظاهر اختلاس مبالغ مالية، إنما بمفهومه الأشمل الذي يشمل أيضا وجود ثغرات كبيرة في مفاصل الاقتصاد، وقرارات خاطئة تسهل الفساد وإهدار المال العام، ما أدى إلى وجود حالة من الفساد المقنن واقتصاد ريعي، وما شابه ذلك.

استشراء الفساد في البلاد كان حديثاً ساخناً خلال العقد الأخير. ومن ملامحه، وجود مافيات الواردات. واكد المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، قبل أسبوعين، في أجواء الانتخابات، أن قضية الشعب الأساسية هي مكافحة هذه المافيا وحل المشاكل المعيشية والاقتصادية. ومن ملفات الفساد أيضا، حسب الخبراء، الإدارة غير الصحيحة لموارد البلاد المالية، خاصة في رسم الموازنات، ووجود مؤسسات ومنظمات تحصل على موازنات لا تستحقها، ومن خلال المحسوبية. فضلا عن ملف خصخصة الشركات الحكومية التي لا تتم وفق معايرها السلمية. بالإضافة إلى التوزيع غير العادل للثروة والموارد في القطاعات الاقتصادية والمناطق، ذلك أن الثروة تتركز في وسط إيران من دون أطرافها التي تعاني من مشاكل اقتصادية أكبر بالمقارنة مع بقية المناطق. كما أن العقوبات أيضا شكلت أرضية للفساد، وفق مراقبين، لكون الالتفاف عليها يستدعي طرقا غير معروفة، تقلص مساحة الشفافية، حيث إنها تحمل الاقتصاد تكاليف إضافية في التصدير والاستيراد بقيمة 16 مليار دولار، حسب رئيس البنك المركزي السابق، عبد الناصر همتي، الذي قال إن هذا المبلغ الكبير يدفع جهات إلى معارضة رفع العقوبات.

رؤية

رئيس إيراني جديد: هل من نهج اقتصادي مختلف؟

سهام معط الله

توجّه الإيرانيون يوم الجمعة 18 يونيو/ حزيران 2021 إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس جديد لهم، خلفاً للرئيس المنتهية ولايته حسن روحاني، الذي لا يحقّ له، بموجب القانون، الترشّح لولاية ثالثة على التوالي، وتمخّضت تلك الانتخابات عن فوز المحافظ المتشدّد إبراهيم رئيسي الذي تولّى رئاسة السلطة القضائية منذ آذار/ مارس 2019. في انتظار الرئيس الجديد تركة ثقيلة ومفخّخة بالمخاطر، منها خوض غمار اللعب مع الكبار، كالولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائهما، إدارة ملف الاتفاق النووي، تسيير برنامج إيران النووي، التصدّي للعقوبات الأميركية، مواجهة تداعيات جائحة كورونا، محاولة إيجاد مخرج من الأزمة الاقتصادية الخانقة، معالجة انهيار القيمة الفعلية للعملة والتضخّم الجامح، وضع حدّ للشرخ الطبقي الذي يزداد اتّساعاً في البلاد، وإعادة وصل الاقتصاد الإيراني بالأسواق العالمية.

لا ينبغي رفع سقف التوقّعات والآمال استناداً إلى المعطيات التي تفيد بأنّ الرئيس الجديد إبراهيم رئيسي له علاقة جدّ وثيقة بالمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي والحرس الثوري الإسلامي، ويسعى إلى توسيع البرنامج النووي لبلاده وقوّتها في العالم، كذلك فإنّه يعارض علناً فكرة تعميق العلاقات وتوطيدها مع الحكومات الغربية. سجل الرئيس الإيراني الجديد ليس نظيفاً في أرشيف الولايات المتحدة. فقد فرضت عليه وزارة الخزانة الأميركية عدّة عقوبات في سنة 2019 بسبب انخراطه في سلسلة الإعدامات والاعتقالات وتورّطه في حملة قمع احتجاجات الحركة الخضراء الإيرانية التي أعقبت انتخابات سنة 2009، إضافة إلى مشاركته في «لجنة الموت» التي أمرت بإعدام آلاف السجناء السياسيين خارج نطاق القضاء في عام 1988.

لم يصمد «اقتصاد المقاومة» طويلاً أمام العقوبات الأميركية التي ضربت بعمق قطاعي النفط والمال الرئيسيين في البلاد، وأدخلت الاقتصاد الإيراني المتعثّر في حالة من السقوط الحرّ، وفاقمت المشاكل القديمة التي عانى منها الناس، وخلّفت لهم مشاكل جديدة، وجعلت الحصول على الغذاء والدواء أكثر صعوبة، وساعدت الكثيرين على الانزلاق من الطبقة الوسطى نحو براثن الفقر والحرمان.

فقد أدّت عقوبات «الضغط الأقصى»، التي فرضها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب عندما مزّق الاتّفاق النووي المُوقّع مع إيران عام 2015، إلى رفع معدل الفقر بنسبة 11 بالمائة خلال الفترة الممتدة ما بين آذار/ مارس 2018 وآذار/ مارس 2020، وانضمام 3,7 ملايين إيراني إلى قائمة الفقراء والمعوزين، وانخفاض متوسّط مستوى المعيشة بنسبة 13 بالمائة على الصعيد الوطني، وانخفاض قيمة الحدّ الأدنى للأجور من 260 دولاراً إلى ما يقارب 70 دولاراً فقط في الشهر، وفقاً لمسح دخل وإنفاق الأسر الإيرانية الذي أجراه المركز الإحصائي الإيراني. فالضرر الجسيم الذي ألحقته تلك العقوبات بالحياة اليومية للإيرانيين دفعهم إلى التركيز على ما سُتْنتجه المفاوضات بشأن العودة إلى الاتفاق، دون إعارة اهتمام كبير لنتيجة الانتخابات المحسومة سلفاً.

لقد كان الإيرانيون يشترون الدولار الأميركي الواحد بنحو 32 ألف ريال بعد وقت قصير من تعهُّد إيران بالحدّ من برنامجها النووي بموجب الاتّفاق النووي الذي أبرمته مع أميركا في عام 2015، لكنهم يدفعون الآن نحو 238 ألف ريال مقابل الحصول على دولار واحد في السوق السوداء، حيث سبَّب اعتلال العملة الإيرانية تدهور قيمة الأموال التي يكتنزها الإيرانيون في البنوك، وأجبرهم على مواجهة جنون أسعار السلع الأساسية والمستوردة. وفي خضمّ الجائحة المتفوّلة، لم تتمكّن إيران حتى من استخدام أموالها المجمَّدة في الخارج، بسبب العقوبات، التي تراوح قيمتها ما بين 32 و120 مليار دولار، لاستيراد الغذاء والدواء والمعدات الطبية.

إن بقيت الأمور على حالها وأصرّت إيران على تخصيب اليورانيوم بمستويات تُمكّن من صنع الأسلحة النووية، سيضطرّ المواطن الإيراني إلى مواجهة ارتفاع آخر في معدل التضخّم من 36,5 بالمائة في 2020 إلى 39 بالمائة في 2021، وسيتغلغل الإحباط في نفوس الشباب المتحمّسين للحصول على فرصة عمل بسبب ضيق سوق العمل وارتفاع معدل البطالة من 10,82 بالمائة في 2020 إلى 11,24 بالمائة في 2021، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي.

يترقّب الإيرانيون، الآن أكثر من أي وقت مضى، نهج المحادثات الذي سيتّبعه رئيسهم الجديد المتشدّد مع الولايات المتحدة، والذي سيرسم بدوره معالم النهج الاقتصادي الجديد، الذي سينعطف بإيران ومواطنيها، إمّا نحو الاستقرار أو نحو المزيد من الانحدار والانحسار. ويتطلّع هؤلاء المواطنون أيضاً إلى حدوث انفراجة في أوضاعهم الاقتصادية مع بدء الجولة السادسة من المحادثات النووية في فيينا. لكن الأدهى والأمرّ، أن يُكرِّر الرئيس الجديد أخطاء الرئيس المنتهية ولايته، حسن روحاني، الذي لم يُولِ أهمية لتوزيع فوائد الاتّفاق النووي بالتساوي بين مختلف شرائح المجتمع.

فعلى سبيل المثال، ظلّت نسب البطالة على حالها في المدن والقرى الصغيرة، ولم تتحسّن بعد الاتّفاق النووي لعام 2015، فلم ينعم الشباب في تلك المناطق بفرص عمل بعد رفع العقوبات الأميركية خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و2018 وفقاً للمسح الذي أجراه المركز الإحصائي الإيراني. ما زاد الطين بلة، أنّ التوزيع غير العادل لفوائد الاتّفاق النووي لعام 2015 أسهم كثيراً في وصول معدلات الفقر في المدن الصغيرة والمناطق المهمَّشة إلى ما هي عليه الآن، وهذا ما أدّى إلى عزوف الكثير من المواطنين عن المشاركة في انتخابات 2021، نظراً لإدراكهم أنّ أوضاعهم لن تتحسّن بمجرّد مساهمتهم في اختيار الرئيس الذي قد يسير على الدرب نفسه الذي سار عليه سلفه.

خلاصة القول، بغضّ النظر عن طموحات الرئيس الإيراني الجديد وقراراته، ستعمل إدارة جو بايدن الحالية ما بوسعها للحفاظ على التقدّم الذي أحرزته إدارة ترامب السابقة من ناحية شلّ اقتصاد إيران وتفقير شعبها، فمهما اختلف الرؤساء، الذين يدخلون البيت الأبيض، تبقى استراتيجية الولايات المتحدة إزاء إيران واحدة، وستظلّ العقوبات الاقتصادية جزءاً لا يتجزّأ من سياساتها الهادفة إلى تحجيم هذا البلد سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وجغرافياً.

يمكن الرئيس الإيراني الجديد استغلال الفرصة لطيّ صفحة الماضي والبدء بصفحة جديدة مع الدول الخليجية تقوم على أساس العلاقات السلمية، ليتسنّى له بعد ذلك إعطاء دفعة للانتقال بهذه العلاقات من مرحلة التعايش السلمي إلى مرحلة الاعتماد المتبادل الذي يصبّ في مصلحة بلاده.